مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 5 No. 4 (2024)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.4.395
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

التصريف من جزئية النحو إلى كليّة العلم
قراءة في النشأة والتشكّل

عبدالله بن عويقل السلمي*

قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

*** الباحث الممثل: عبدالله بن عويقل السلمي؛ البريد الالكتروني: aanzs@hotmail.com**

استلم في: 26 نوفمبر 2024 / قبل في: 29 نوفمبر 2024 / نشر في: 31 ديسمبر 2024

المُلخّص

هذا البحث هو محاولة -جادة- لتجلية العلاقة الوثيقة بين علمي النحو والتصريف، وهو بحث يتضمن إجابة عن سؤال محوري مهم، يتمثل في: لماذا ظل التصريف متذيلًا المؤلفات النحوية، مع أنه يتناول بنية الكلمة، والنحو يتناول بناءها (حال الحرف الأخير إعرابًا وبناء)؟ كما حاول البحث الكشف عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذه التبعية؛ متبعًا لذلك منهجًا يقوم على تمهيد لتجلية المفاهيم، ثم تتبع تاريخ علم التصريف، متى بدأت نشأته الحقيقية؟ ومتى بدأ استقلاله؟ وعلى يد مَن مِن العلماء؟ كما اشتمل البحث على رصد لأبرز المؤلفات التي أُلِفت فيه، والأسباب الدوافع التي جعلت المتأخرين يجعلونه ذيلًا، ثم انتهى إلى ذكر نماذج من التأثير المتبادل، والتلازم الوثيق بينه وبين النحو، موثقًا ذلك بمجوعة من المصادر والمراجع المهمة.

الكلمات المفتاحية: التصريف، نشأة علم الصرف، استقلال علم التصريف.

المقدِّمة:

يظهر للمتتبّع للدراسات العربيَّة - قديمها وحديثها – أنَّها تولي اهتمامًا كبيرًا بعلماء النحو ومؤلفاتهم، وخلافاتهم، ومسائل النحو وقضاياه، وهذا الاهتمام - الذي استأثر بجهود الباحثين- وفّر مادَّةً ضخمةً عن هؤلاء العلماء جميعًا، وأسفارًا من المؤلفات المتنوعة. ولكن في ظل هذا الاهتمام الجلي بالنحو ظلّ الصرف نافلةً لمنْ يرغب في صرفِ جزءٍ مِن وقته في تناوله، أو الحديث عن علمائه، أو مسائله، وقلّ أن يكتب أحدهم فيه تأليفًا، أو يتناول تأريخه وبداياته- كما فعلوا مع توأمه النحو.

ولقد لفت انتباهي هذا الأمر الذي يستلزم من المختصِّين التوقُّف عنده، والبحث فيه؛ لمعرفة أسبابه ودوافعه، والوقوف على العوامل التي جعلت النحوَ طاغيًا على التصريف درسًا وعلماء وتأليفًا. فجاءت فكرة هذه الدراسة التي تحاولُ مناقشة هذه الظاهرة؛ إذ تبدأ بتمهيد يتناول تعريفًا موجزًا للتصريف في اللغة والاصطلاح، ثمَّ تعرّج- باختصار- على الفرق بين كلمتي الصرف والتصريف، ثمَّ تتناول الفائدة المرجوةَ مِن هذا العلم. وقد حاولتُ -جهدي- أن أُعضِّد ما أقول بأقوال العلماء، مُثْبِعًا ذلك بآراء العلماء التي تحدَّثتْ عن نشأة علم الصرف، هادفًا إلى الكشف عن سيرورته الحياتية- إنْ صحّت العبارة- من لحظة كونه جنينًا في رحم علم النحو إلى علم مستقل، له علماؤه، ومؤلفاته، فكان المبحث الأول يتحدّث عن النشأة، ثم استقلاله، والمؤلفات التي أُلِّفت فيه، ثم في المبحث الثاني تناولت الأسباب التي جعلت المتأخرين من النحويين يجعلونه ذيلًا للنحو، ثم ختمتُ بنماذج من التأثير المتبادل، والتلازم الوثيق بين النحو والتصريف؛ مناقِشًا ما ينبغي لي مناقشتُه، مُرجِّحًا ما ظهر لي رُجحانُه. ومن هنا فقد تطرّقت – في هذه الدراسة أيضًا- إلى بداية استقلاله، موضِّحًا ما رأيتُه في هذا الصدد مِن خلال سردِ أسماء المؤلَّفات التصريفيَّة المستقلة التي سبقت المازنيّ والتي لحقتْه، هذا المازنيّ الذي يُعدّ -عندي- رائدَ مرحلة الاستقلال بحقٍّ. كما أنني توقفت طويلًا عند قضيَّة التبعيَّة للنحو، التي ظلت تلازم علم الصرف اسمًا وتأليفًا- فما أكثر من يقول عن تخصصه: نحو وصرف، وندر أن يقول المتخصصون: صرف ونحو؛ وكان هذا الفعل والعمل محفِّزًا على البحث في أسبابه ودوافعه، وأثبتُّ بعد ذلك ما توصَّلْتُ إليه، وفي نهاية المطاف ختمتُ هذا البحثَ بنماذجَ مِن المسائل النحويَّة التي تدلُّ دلالةً قوّيةً على اتّصال النحو بالتصريف؛ لأنَّها مسائل موسومة بالسمات اللصيقة بهما معًا من حيث إنَّ للتصريف تأثيرًا واضحًا في الحكم النحويّ فيها.

وقد شجعني على هذا البحث ما فيه مِن جدَّةٍ وطرافة، بالإضافة إلى قلَّة من كتبوا عنه وندرة ما كُتِبَ فيه؛ فأنا لم أجد أحدًا توقَّف باحثًا بعمقٍ وشمول عن موقع التصريف في التأليف النحويّ اللهمَّ إلاَّ عددًا يسيرًا جدًّا لا يُوبَه به، ولم أعثر على بحثٍ متكاملٍ شامل عميق في الأمر كلِّه، وكلُّ ما عثرت عليه لا يعدو أن يكونَ إشاراتٍ هنا وهناك، تعالج بوَجَلٍ وبطريقةٍ جزئيةٍ بعضَ الموضوعات الصرفيَّة، ممَّا حملني على تسليط الضوء على مسألة (تبعيَّة التصريف للنحو وطغيان النحو عليه)، مجلّيًا أسبابَ هذا، وموضحًا العواملَ والظروف التي أدَّتْ إليه.

التمهيد:

1- معنى (التصريف) لغة واصطلاحًا:

من يتأمل الاستعمال القرآني، ويطالع معاجم اللغة يجد أنّ مادة (صرف) لها معانٍ لغويةٌ كثيرة، من أهمها:

أ. الرجوع عن الشيء، قال تعالى: ﴿...ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟...﴾[1]، أي: رجعوا عن المكان الذي اجتمعوا فيه[2].

ب. ومن معانيها التغيير، والتحويل، قال تعالى: ﴿* وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ...﴾[3]، أي: حُوِّلت، ويقال: صَرَفَهُ يَصْرِفُه صَرفًا، أي: ردَّه عن وجهه[4].

ج. ومنها الإيضاح والإبانة[5]، قال تعالى: ﴿...وَصَرَّفْنَا ٱلْءَايَٰتِ...﴾[6]، ﴿...كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ...﴾[7].

د. ومنها الإنفاق، يقال: صَرفتُ الدراهم أي: أنفقتها[8].

هـ. ومن معانيها الفضْل، يقال: لهذا صَرْفٌ على هذا، أي: فضْلٌ[9].

أما معنى التصريف -أو الصرف- في الاصطلاح، فقد عرَّفه سيبويه بقوله: " هذا باب ما بنت العربُ من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلَّة، والمعتلَّة، وما قيسَ من المعتلّ الذي لا يتكلَّمون به، ولم يجئ في كلامِهم إلاَّ نظيره مِن غير بابه، وهو الذي يسمّيه النحويُّون التصريف والفعل "[10].

وشرح السيرافي تعريف سيبويه السابق، قائلًا: " أمَّا التصريف، فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب، حتى تصيرَ على مثال كلمةٍ أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها بها ... "[11].

وأما ابن جنّي (392هـ) فقد عرَّفه في الاصطلاح بقوله: " التصريف أن تأتيَ إلى الحروف الأصول، فتتصرَّف فيها بزيادة حرفٍ، أو تحريفٍ بضربٍ مِن ضروب التغيير، فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها"[12]، وقوله في موضعٍ آخر: "التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوهٍ شتَّى"[13].

وعرَّفه بما يقرُب مِن هذا ابن يعيش[14] والرضي[15]، وابن مالك[16]. وكلُّ هذه التعريفات -وإن اختلفت ألفاظها- فمؤدّاها ونتيجتها الدلالية الاصطلاحية واحدة. ولعلَّ أوضحَ ما يحدّ به التصريف في الاصطلاح مِن خلال كلّ ما سبق هو تعريف المتأخرين له بأنه: علم يتناول أبنيةَ الكلمة العربيَّة، والأحوال التي تعرض لها غير الإعراب والبناء[17].

2- ما الفرق بين مصطلحي (الصرف والتصريف)؟

لعل من المناسب- وأنا أضع تاريخًا لهذا العلم- أن أتبين الفرق بين كلمتين تردان وتترددان في تعريفات العلماء، وفي مؤلفاتهم، وهما كلمتا (التصريف والصرف) وقد تبين لي من خلال السياقات التي وردت فيها الكلمتان أنهما صحيحتان فصيحتان، غير أن مصطلح (التصريف) يحظى بالتقدير والأولوية؛ لأن المتتبّع لعبارات المتقدمين يلاحظ أنَّهم كانوا يؤثرون - غالبًا - كلمة (التصريف)، ابتداءً من سيبويه حتَّى عصر ابن مالك المتوفى سنة (672 هـ) ويكثرون من هذا الاستعمال[18]، وقد مرّ معنا نص سيبويه، والسيرافي وابن جني. ولعلَّ الذي دفعهم إلى هذا الإيثار- أعني إيثار صيغة التفعيل- هو رؤيتُهم ما يقوم به هذا العلم مِن كثرة التغيير والتحويل، وكثرة التصريف في أبنية اللغة[19].

---

(1)_ التوبة: آية 127.
(2)_ انظر ابن منظور، لسان العرب 432/2، 433.
(3)_ الأعراف: آية 47.
(4)_ انظر اللسان 432/2، تاج العروس 164/6، 165.
(5)_ انظر اللسان 432/2، 433.
(6)_ الأحقاف: آية 27.
(7)_ الأعراف: آية 58.
(8)_ انظر الجوهريّ، الصحاح 1386/4.
(9)_ انظر الأزهريّ، تهذيب اللغة 162/12، الصحاح 1386/4.
(10)_ سيبويه، الكتاب 315/2.
(11)_ السيرافي، شرح كتاب سيبويه 586/5.
(12)_ ابن جني، التصريف الملوكيّ ص7.
(13)_ ابن جني، المنصف 3/1، 4
(14)_ انظر ابن يعيش، شرح التصريف الملوكيّ 18.
(15)_ انظر الرضيّ، شرح الشافية 6/1، 7.
(16)_ انظر ابن مالك، التسهيل 201.
(17)_ انظر العصام، شرح الشافية 4، شرح التصريح 352/2-353، الأشموني 175/4-176، عبد الكريم الأسعد، الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه 6، محمود السمان، اليسير في الصرف وتطبيقاته 7/1.
(18)_ انظر الكتاب 315/2، المنصف 2/1، شرح تصريف الملوكيّ 99.
(19)_ انظر نقرة كار، شرح الشافية 4، مصطفى النماس، الضياء في تصريف الأسماء 9، الوجيز في التعريف بالصرف 5، 6.

أمَّا المتأخرون، فقد غلب عليهم وشاع عندهم استعمال مصطلح (الصرف)[20]، ودفعهم إلى ذلك أنَّه الأصل وأنَّه أخصر من (التصريف) وأنَّه فوق ذلك مُشاكِلٌ للنحو في الوزن[21].

ومع كلّ النصوص التي سبقت- والتي تثبت أن (التصريف) هو مصطلح المتقدمين- نجد من الباحثين المعاصرين من يخالف في هذا، بل ويعكس الاستعمال في هذا، فيجعل (الصرف) مصطلح المتقدمين و (التصريف) اصطلاح المتأخرين[22]، وهو-فيما نرى- خطأ لا يؤيِّده التتبع والنظر.

على كل حالٍ، لقد نُقِلتْ هاتان الكلمتان من المصدريّة إلى العلمية؛ لاتِّفاق كل منهما مع الأخرى في الدلالة على التغيير، وبهذا أصبحتا عَلَمين مشتركين على هذا العلم، ولا فرق بينهما إلا بالقول إن (الصرف) مصدر ثلاثي لـ(صرف) أما (التصريف) فمصدر الفعل المضعّف "صرّف".

3- فائدة علم التصريف وأهميته:

تتجلى فائدة علم التصريف في قول القلقشندي (821هـ) على لسان الصرف: "بي تُعرف أصول أبنية الكلمة في جميع أحوالها، وكيفيَّة التصرف في أسمائها وأفعالها، وما يَتّصل بذلك من أحوال الحروف البسيطة وترتيبها واختلاف مخارجها، وبيان تركيبها، والأصلي منها والزائد، والمهموس والرخو والشديد، والصحيح والمعتل، وتحريره وكيفية التثنية والجمع، والفصل والوصل، والابتداء والقطع، وأنواع الأبنية، وتغيُّرها عند اللواحق، وكيفية تصريف الفعل عند تجرده من العوائق، وأمثلة الألفاظ المفردة في الزنة والهيئة، وما يختص من ذلك بالأسماء والأفعال، وتمييز الجامد منها والمشتق، وأصناف الاشتقاق، وكيف هو على التفصيل والإجمال"[23]. وجلي أن القلقشندي هنا أدخل جانبًا من الدراسات الصوتية في فائدة علم هذا لعلم، مع أنها في حقيقتها مقدمة له وليست منه.

ويزيد نقره كار(776هـ) فائدة التصريف وأهميتَّه بيانًا وتحلية بقوله: "فإنَّ من اتقى الله في تنزيله، وأجال النظرَ في تعاطي تأويله، وطلب أن يكمل له ديانَته، ويصحّ له صلاته وقراءته وهو غير عالم بهذا العلم، فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء؛ إذ به تنحلُّ العويصاتُ الأدبية، وتُعرف سعة اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثر من السماعيَّة، ومنه أخذت الأولى وبه يتصرف في الأخرى"[24].

أما الشيخ الحملاوي، فقد صور فائدة الصرف تصويرًا واضحًا حين قال: "وبعدُ، فما انتظم عقد علم إلا والصرفُ واسطته، ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته؛ إذ هو إحـــدى دعائم الأدب، وبه تعرف سعة كلام العرب، وتنحلي فرائد مفردات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية"[25].

المبحث الأول: نشأة علم التصريف، واستقلاله، وأبرز مؤلفاته:

أولًا: نشأة علم التصريف:

الآراء متعددة ومتنوعة في التحديد الدقيق لمن وضع البداية الحقيقية لهذا العلم، ومَن أسس بنيته الأولى بوصفه علمًا مستقلًا. وقد لاحظتُ- على أكثر الآراء التي اطلعت عليها-قدرًا من المبالغة، كما لاحظت في بعضها الآخر قدرًا من الخطأ الجلي، في حين وجدت طائفة منها تحتاج إلى مزيد من التمحيص؛ كيما تكون ميدانًا للنقاش، والاجتهاد في سبيل الوصول من خلالها إلى يقين، أو إلى ما يشبه اليقين.

ومن هذه الآراء المتعددة ما يأتي:

1- **الرأي المبالغ فيه**، وهو أن هذا العلم موجود قبل الإسلام، بل هو موجود من بداية الجنس البشريّ، وهذا ما يقوله أحمد بن فارس (395هـ) الذي ذهب إلى أن اللغة العربية وعلومها -ومنها الصرف - توقيف من الله تعالى لا اصطلاح واختراع[26]. وهذا الرأي فيه مبالغة كبيرة جلية، وربما كان مرده إلى أن مدلول الصرف عند ابن فارس هو غير مدلوله عند العلماء الذين تحدثوا عنه، أو ألفوا فيه من قبل ومن بعد، إذ يرى أن معنى التصريف هو ما بنته العرب من الكلمات، وأن لذلك أوجهًا في العربية، ومن ثم نسب إلى الجاهلية معرفتهم بعلم الصرف، وذهب إلى أنه من العلوم التوقيفية التي علمها الله آدم عليه السلام.

2- **الرأي الخطأ الجلي**، وهو أن واضعه معاذ بن جبل، وهو ما نقله السيوطي بقوله" ومن هنا لمحتُ أن أول من وضع التصريف هو معاذ هذا ... وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي أول من وضعه معاذ بن جبل، وهو خطأ بلا شك، وقد سألته عنه فلم يجبني"[27]. ووجه هذا الخطأ الذي ذكره السيوطي -عندي - أنه خبرٌ من متأخر لم يستند على رواية من متقدم، كما أنه لم يشتهر في سيرة الصحابي معاذ بن جبل هذا الأمر، هذا بالإضافة إلى أن تدوين العلوم العربية ووضع قواعدها كان بعد وفاة هذا الصحابي الجليل بزمن طويل. والأرجح أن يكون المقصود هو معاذ بن مسلم وذُكِر معاذ بن جبل من قبيل سهو النسّاخ، أو تحريفهم.

---

[20]- يقول ابن مالك مثلًا وهو مِن أعلام المتأخرين في ألفيته: حرف وشبهه مِنْ الصرف بَرى
[21]- انظر الوجيز في التعريف بالصرف 5.
[22]- انظر محمود السمّان، اليسير في الصرف وتطبيقاته 7/1.
[23]- القلقشندي، صبح الأعشى 207/14.
[24]- نقره كار، شرح الشافية 3/2.
[25]- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف 201.
[26]- انظر ابن فارس، الصاحبي 8-11.
[27]- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 292/2، 291.

3- أن هذا العلم بدأ على يد علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي فطن إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمات وهيآتها عند بعض المتكلِّمين، فوضع في البناء بابًا أو بابين هما أساس علم الصرف[28].

4- أنَّ واضعه أبو الأسود الدولي المتوفى سنة 69 هـ، وهو واضع علم النحو أيضًا على أصح الروايات[29] . وربَّما دعا أبا الأسود إلى وضع الصرف أن هذا العلم كان في نشأته مندرجًا في علم النحو، وكان يطلق عليهما من أجل ذلك - غالبًا - علم العربية. قال ابن سلام: " وكان لأهل البصرة بالعربية قدمة، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أول مَن أسَّس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدولي"[30].

5- أنَّ الذي وضع هذا العلم معاذ بن مسلم الهرّاء المتوفى سنة 187هـ[31] وهو رأي يستند إلى روايةٍ تذكر أن أبا مسلم[32] لما أحدث الناس النحو لم يحسنه وأنكره، وهجا أصحاب النحو، فرد عليه معاذ الهراء[33] . وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذ الهراء فسمعه يناظر رجلًا ... فقال معاذ للرجل: كيف تقول مِن ﴿...تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾[34] يا فاعلُ افعل، وصلْها بيا فاعلُ افعل من ﴿...وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾﴾[35]، فأجاب الرجل معاذًا، ولكن أبا مسلم لم يفهم ما قيل، فخرج وهجاهم بأبيات[36] . وقد فهم بعضهم من هذه الرواية أن واضعَ علم التصريف هو معاذ الهراء[37]. والذي يظهر لي أن معاذًا المتوفى سنة 187هـ كان معاصرًا لسيبويه المتوفى سنة 188هـ، وأن كتاب سيبويه ملآن بجملة من المسائل التصريفية، وهذا وذاك يدلان على أنه علم سابق لهما.

والذي أراه أن معاذًا الهراء لم يكن واضع علم الصرف، وأن هذا العلم كان قائمًا قبله -كما ذكرت- أقول هذا، وأذهب إليه على الرغم من أنَّ بعض الباحثين يجعلون معاذًا رائد علم الصرف، ويرون أنه استقل بكيانه على يديه، يقول أحد هؤلاء الباحثين عن معاذ وعن الصرف: " إنه أوَّل من جعله عِلمًا مستقلًا متميزًا"[38].

والقول الذي تميل إليه النفس في هذه المسألة هو أن الصرف نشأ ممتزجًا بالنحو، وهما صنوان نبتا من أصل واحد، وأطلق عليهما ابتداءً اسم واحد، وجمعهما التأليف في كتابٍ واحد - كما رأينا في كتاب سيبويه مثلًا -، وعليه فإنَّ كلَّ ما قيل عن بداية وضع علم النحو يمكن أن يقال أيضًا عن بداية وضع علم التصريف .

ثانيا: استقلاله:

نشأ النحو والصرف معًا وكان يطلق عليهما العربية والنحو واللغة - كما ذكرنا -، وقد ظهر هذا جليًّا في كتاب سيبويه، ومن ثم سلك من جاء بعده مسلكه، إلى أن جاء المتأخرون فذكروا أنه " علم تعرف به أحوال الكلمة العربية إفرادًا وتركيبًا "[39].

وحين نتتبع التاريخ التأليفي لعلم الصرف - في محاولة لمعرفة الوقت الذي استقلّ فيه عن النحو -، نجد أننا نصطدم بواقع يتمثل في ضياع المؤلفات التصريفية القديمة لكثير من أعيان الجيل الأول، من ذلك - مثلًا - كتاب في الصرف ينسب إلى الخليل بن أحمد، وآخر يعزى للأخفش، وثالث يقال إنه للفراء[40]، وهي جميعًا - وكذلك غيرها - لم تصلنا.

إن هذا يضطرنا إلى أن نحتكم إلى ما يوجد بين أيدينا من المؤلفات، وإلى أن نستأنس في الوقت نفسه بكتب التراجم التي - غالبًا - ما تشير إلى أسماء هذه الكتب دون التعرض إلى المضمون.

وبصرف النظر عما ذهب إليه بعض الباحثين، وأشرنا إليه -قبل قليل- من أن معاذًا الهراء هو أول من جعل الصرف عِلمًا مستقلًا متميزًا، وأن هذا العلم استقل بكيانه على يديه، فإننا نرى أن أولوية الصرف بعد نشأته مندمجًا بالنحو إلى الاستقلال والتفرُّد هو استجابة طبيعية لسنة التطور العامة، لذلك أصبح الصرف في نهاية المطاف علمًا خاصًا مستقلًا عن النحو يبحث في المفردات العربية التي ليست بإعراب ولا بناء. وصح قول أحد الباحثين " تميز علم الصرف عن علوم العربية عامة، وعن علم النحو بخاصة، وصار له مباحث لا يشركه فيها غيره، وعلماء يتفردون بدراسته، ومصنفات يستقل بها، وتستقل به[41] .

---

[28]- انظر شذا العرف 3، في الصرف العربي 21، الوجيز في التعريف بالصرف 18، ابن عصفور والتصريف 28، تصريف الأفعال والأسماء 14.
[29]- وهناك روايات أخرى متعددة في واضع علم النحو، فمنها من رأى أنه علي بن أبي طالب، ومنها من رأى أنه نصر بن عاصم، ومنها من ذهب إلى أنه عبد الرحمن بن هرمز.
[30]- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء 5.
[31]- انظر بغية الوعاة 291/2، السيوطي، الاقتراح 130، السيوطي، المزهر 400/2.
[32]- هو مؤدب عبد الملك بن مروان، انظر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين 125.
[33]- انظر طبقات النحويين 126، 127.
[34]- من الآية 83 مريم.
[35]- الآية 8 التكوير.
[36]- انظر السيوطي، البغية 193/2.
[37]- انظر الوجيز في التعريف بالصرف 20، اليسير في الصرف وتطبيقاته 7/1.
[38]- السمان، اليسير في الصرف وتطبيقاته 8/1.
[39]- الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل 10/1.
[40]- انظر إنباه الرواة 42/2، بروكلمان، تاريخ الأدب العربي 244/3، المدارس النحوية 34، ابن عصفور والتصريف 134.
[41]- كبري زاده، مفتاح السعادة 113/1.

والقول اليقين في استقلال علم التصريف هو ما رآه أكثر الباحثين الذين يكادون يجمعون على أن أبا عثمان المازني المتوفى سنة 247هـ هو أول من فصل الصرف عن النحو فصلًا حقيقيًا كاملًا، حين وضع كتابه الموسوم بـ(التصريف)، ذكر هذا - مثلًا - صاحب مفتاح السعادة، فقال: " إن أول من دون علم الصرف أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، وكان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو"[42].

ثم جاء ابن جني المتوفى سنة 392هـ، وهو يعد - فيما أرى - معلمًا مضيئًا للدرس الصرفي المستقل في زمانه، وصاحب سبق بمصنفاته فيه، وبداية مشرقة لطور الاكتمال الذي بلغ أوجه في القرنين السادس والسابع الهجريين. وإذا كان كتاب (التصريف) للمازني أول كتاب مستقل، ومتكامل في التصريف فإنّ كتاب ابن جني (المنصف) هو أول كتاب جمع موضوعات الصرف وصاغها صياغة علمية متقنة " فأصبح على يديه علمًا مستقلًا بأبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة التي ذلل بها شوارده، ويسرها للباحثين من حوله"[43].

إن القطع بريادة المازني وبداية مرحلة الاستقلال على يديه على ما أذهب إليه، يتطلّب أن أدعمه بالتتبع التاريخي، وإنعام النظر في المؤلفات التي سبقت المازني على وجه الخصوص. غير أنّ هذا ليس متاحًا تمامًا؛ نظرًا لفقد أكثرها، وقلة ما وصل منها، وانحصار هذا الذي وصل في تناول بعض أبواب التصريف، وهذا كله يحملنا على القول برجحان ما نسبناه إلى المازني، ولكنه لا يرقي هذا الترجيح إلى مرتبة الحقيقة الكاملة المطلقة.

وسيكون مفيدًا في هذا الصدد استعراض المحاولات الجادة التي قام بها العلماء الذين سبقوا المازني والذين لحقوه، وذكر مؤلفاتهم التي عنيت بالصرف فجعلته علمًا مستقلًا، وذلك إيضاحًا للحقيقة، ولا سيما أن المازني روى عن بعض من سبقوه كأبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري [44]، ونقل عنه بعض من جاؤوا بعده.

ثالثًا: المؤلفات التصريفية المستقلة:

(أ) مؤلفات سبقت المازني:

سبقت أبا عثمان المازني -بلا شك- دراسات صرفية بحتة، ولكن أكثر هذه الدراسات ضاع كما ضاع كثير من آثار القدامى في مختلف العلوم، ومع هذا فقد أمكن الحكم بزعامة أبي عثمان المرحلة الاستقلال من خلال ما وجد من الآثار وأمكن العثور عليه.

ومن متممات الأمانة العلمية فيما نرى أن نشير هنا إلى المحاولات العلمية في التأليف الصرفي التي قام بها من سبق المازني، معتمدين أكثر ما يكون الاعتماد على كتب التراجم، ومن هؤلاء:

1- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفي سنة 117 هـ، وله كتاب اسمه (الهمز)[45].

2- الإمام أبو حنيفة، المتوفى سنة 150هـ، وله كتاب اسمه المقصود في الصرف، وقد طبع مع شرح بعنوان (إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف) لعبد الملك السعدي مع تقديم للدكتور أحمد القيسي. وقد ألفيته متنًا حاويًا لأغلب أبواب التصريف التي حوتها الكتب اللاحقة، إلا أنه مختصر في عبارته وأمثلته، وقد شكك بعض المترجمين في نسبته لأبي حنيفة [46].

3- الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة 170 هـ، وله كتاب في الصرف اسمه (لِمَ استعمل اللغويون مثال فَعَلَ)، وقد شرحه بعض العلماء[47].

4- أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي المتوفى سنة 187هـ، وله كتب في التصريف منها: التصغير، والوقف والابتداء الصغير، والوقف والابتداء الكبير [48].

5- أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي المتوفى سنة 189هـ، وله كتاب اسمه (المصادر) [49].

6- أبو الحسن علي بن المبارك الأحمر المتوفى سنة 194هـ، وله كتاب اسمه (التصريف) [50].

7- يحيى بن المبارك اليزيدي المتوفى سنة 203 هـ، وقد ألف كتاب المقصور والممدود) [51].

8- النضر بن شميل المتوفى سنة 203 هـ، وله كتاب المصادر [52].

---

[42]- انظر الوجيز في التعريف بالصرف 23.
[43]- انظر الوجيز في التعريف بالصرف 23.
[44]- انظر معجم الأدباء 108/7.
[45]- انظر مراتب النحويين 12 طبقات النحويين واللغويين 31، إنباه الرواة 104.
[46]- انظر مفتاح السعادة 119/1، كشف الظنون2/ 0509، 508
[47]- انظر المدارس النحوية 34.
[48]- انظر ابن النديم الفهرست 89
[49]- انظر الفهرست 90، معجم الأدباء 203/13، المعجم العربي 156/1.
[50]- انظر الحموي، معجم الأدباء 11/23، بغية الوعاة 2/158.
[51]- انظر إنباه الرواة 34/4 الفهرست 73.
[52]- انظر الفهرست 75 إنباه الرواة 352/3.

9- محمد بن المستنير الملقب بقطرب المتوفى سنة 206 هـ، وله كتب: الاشتقاق في التصريف والهمز، وفعل وأفعل [53].

10- يحيى بن زياد الديلمي الفراء المتوفى سنة 207 هـ، وله عدد من المؤلفات، منها: المصادر في القرآن الكريم، الوقف والابتداء، الجمع والتثنية في القرآن، فعل وأفعل المقصور والممدود المذكر والمؤنث، الادغام [54]. وذكر البغدادي أن له كتابًا أسماه (التصريف)، نقل عنه أبو علي الفارسي [55].

11- أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة 210 هـ، وله كتابا: المصادر، فعل وأفعل[56].

12- أبو زيد الأنصاري المتوفى سنة 215 هـ، وله كتابا الصفات والمصادر [57] وله كتاب اسمه (الهمز) نشره لويس شيخو في مجلة (المشرق).

13- عبد الملك بن قريب الأصمعي المتوفى سنة 216هـ، وله كتب: الهمز، المقصور والممدود، فعل وأفعل، القلب والإبدال، الاشتقاق، المصادر، المذكر والمؤنث [58].

14- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة 221هـ، وله كتاب اسمه: الاشتقاق وكتاب التصريف[59].

15- أبو عبيد قاسم بن سلام المتوفى سنة 224 هـ، وله كتب: المقصور والممدود، المذكر والمؤنث فعل وأفعل [60].

16- صالح بن إسحاق الجرمي المتوفى سنة 225هـ، وله كتاب (الأبنية) و(التصريف)[61].

17- عبد الله بن محمد التوزي المتوفى سنة 230 هـ، وله كتاب (فعلت وأفعلت)[62].

18- أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي المتوفى سنة 231 هـ، وله كتاب (اشتقاق الأسماء) [63].

19- ابن السكيت يعقوب بن إسحاق المتوف سنة 244هـ، وله عدة كتب هي: القلب والإبدال فعل وأفعل المذكر والمؤنث، المقصور والممدود [64].

إن هذا الثبت يعني بوضوح أن هؤلاء العلماء المرموقين في تاريخ العربية قد صنفوا قبل المازني في علم الصرف، وضياع كثير مما خلفوه وفقده من يد الزمن قد يشكك في الحكم ببداية التأليف المستقل على يد المازني، ويحمل بعضهم على القول بأن مرد نسبة البداية له واشتهار ذلك، إنما كان بسبب الحظوة التي نالها كتابه في عصره وفي العصور التي تلته.

على أنني أميل إلى القول بأن التأليف في هذا العلم الذي بدأ مبكرًا بمصنفات هؤلاء القدماء، لا يمنع من القول في الوقت نفسه بأن مرحلة الاستقلال التي بدأت بهؤلاء ومؤلفاته قد بلغت طور الاكتمال على يد المازني باستيعابه أبواب الصرف ودراسته لأصوله وفروعه، ووضعه الضوابط لمسائله المتعددة، وإقامته الموازين المحررة، والحدود الجامعة المانعة فيه.

إن هذا يعني أن مرحلة الاستقلال الثابتة على يد المازني قد بدأت شرارتها الأولى منذ بداية القرن الثاني الهجري - كما هو واضح مما أوردناه من أسماء المصنفين في هذا العلم ومصنفاتهم -، وهذا عندي هو أمثل الحلول وأقربها إلى الصواب، ولن أكون مبالغًا - مع كل ما قلته – إذا أسندت جُل الفضل في الأسبقية للمازني، فقد قال بذلك في إسناد الفضل لـه الكثير، وذهب إليه عدد من الباحثين المحدثين، منهم على سبيل المثال صاحب مفتاح السعادة في قوله: " اعلم أن أول من دون علم الصرف أبو عثمان المازني، وكان قبل ذلك مندرجًا في علم النحو[65] . وتابعه على هذا عدد آخر من الباحثين المعاصرين [66].

وفي كلّ الأحوال فما من شكّ أنّ المازني أفاد -فيما قام به- من البدايات التي لم تكن قد استحكمت بعد، وقد ساعده ذلك - بدون شك - على تصنيف كتابه الذي يعد - بحق - صورة مشرقة لطور استقلال الصرف الكامل عن النحو، ومن الإجحاف إنكار ذلك على النحو الذي فعله الدكتور فخر الدين قباوة حين جعل الأخفش زعيمًا لمرحلة الاستقلال، ووسمه بأنه هو الذي خطا الخطوة النهائية في وضع كتاب خاص بالتصريف، يحدد فيه معالم هذا العلم وميادينه وموضوعاته ومسائله [67].

---

(53)_ انظر الفهرست 71، إنباه الرواة 220/3
(54)_ انظر إنباه الرواة (2/22، معجم الأدباء 14/20، الفهرست 92
(55)_ انظر البغدادي، خزانة الأدب 259/2.
(56)_ انظر إنباه الرواة 286/3، الفهرست 77، كشف الظنون 257/2.
(57)_ انظر إنباه الرواة2/ 203، 202
(58)_ انظر المصدر السابق 42/2 الفهرست 75.
(59)_ انظر إنباه الرواة 22/3 كشف الظنون 1461/2، الفهرست 97.
(60)_ انظر إنباه الرواة 22/3، الفهرست97
(61)_ انظر إنباء الرواة 82/2 الفهرست 80، بغية الوعاة 061/2
(62)_ انظر إنباه الرواة 126/2، بغية الوعاة 061/2
(63)_ انظر كشف الظنون 102/1.
(64)_ النظر إنباه الرواة 61/4، بغية الوعاة 349/2.
(65)_ مفتاح السعادة 113/1.
(66)_ منهم الدكتور محمود السمان في كتابه اليسير في التصريف وتطبيقاته 9/1، وعبد الحميد عنتر في مذكرات في تصريف الأفعال 8، 11 .
(67)_ انظر فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف 48 .

وقد أحسن أحد الباحثين صنعًا حين حدد الإطار الذي تدور فيه أولية المازني بقوله " أول من فصل الصرف عن النحو فصلًا حقيقيًا كاملًا..."[68]، بعد أن ذكر المحاولات التي سبقته.

ونحن نؤيد ما ذهب إليه هذا الباحث، ونرى أن فصل الصرف الحقيقي الكامل عن النحو إنما كان على يد المازني، وهذه حقيقة ليس من السهل إنكارها ولا التشكيك فيها، وهي في الوقت نفسه لا تلغي ولا ينبغي لها أن تلغي فضل من سبقوا المازني من العلماء، ولا أن تطرح جهودهم في هذا الميدان.

(ب) مؤلفات جاءت بعد المازني:

إذا كان التأليف الصرفي قد بلغ النضج والاكتمال على يد أبي عثمان المازني، فإن حبل التأليف لم ينقطع بعده؛ إذ تعاقب العلماء منطلقين من مرحلة المازني يوسعون دائرة استقلال الصرف بمؤلفاتهم، وهي المؤلفات التي ظهرت مستوعبة لأبواب هذا العلم، ومهذبة لمسائله، وموضحة لقواعده وأحكامه، ومن أشهر هؤلاء العلماء وأبرز مؤلفاتهم:

1. أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة 255هـ، وله كتاب المقصور والممدود وكتاب المذكر والمؤنث[69]، وله كتاب (فعلت وأفعلت) وهو مطبوع ومنشور في الكويت.
2. أبو العباس المبرد المتوفى سنة 285هـ، وله: التصريف المذكر والمؤنث، المقصور والممدود[70].
3. ثعلب المتوفى سنة 291 هـ، وله كتابان: التصغير، والوقف والابتداء[71].
4. أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة 299 هـ، وله كتاب بعنوان: التصريف أو التصاريف، وكتاب في المقصور والممدود[72].
5. أبو إسحاق الزجاج المتوفى سنة 310 هـ، وله الاشتقاق، وفعلت وأفعلت[73].
6. أبو بكر محمد بن السري بن السراج المتوفى سنة 316 هـ، وله كتاب الاشتقاق[74].
7. أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن شقير المتوفى سنة 317 هـ، وله كتابان هما: المقصور والممدود، المذكر والمؤنث[75].
8. محمد بن الحسن بن دريد الأزدي المتوفى سنة 321هـ، وله: الاشتقاق، المقصور والممدود وكتاب (فعلت وأفعلت)[76].
9. عبد الله بن محمد الجزار المتوفى سنة 325هـ، وله كتاب في المقصور والممدود[77].
10. أحمد بن محمد بن ولاد المتوفى سنة 332هـ، وله كتاب : المقصور والممدود[78].
11. أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه المتوفى سنة 347هـ، وله: المقصور والممدود، والتصريف[79].
12. أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي المتوفى سنة 356هـ، وله مؤلف في المقصور والممدود، وآخر بعنوان: فعلت وأفعلت[80].
13. أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي المتوفى سنة 368هـ، وله كتاب ألفات الوصل والقطع[81].
14. الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفي سنة 370 هـ، وله: الاشتقاق، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث[82].
15. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة 377هـ، وله: المقصور والممدود، والتكملة في الصرف[83].
16. أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة 379 هـ وله كتاب الأبنية، وقد تحدث فيه عن أبنية الأسماء[84].

---

[68]- الوجيز في التعريف بالصرف 23 .
[69]- انظر إنباء الرواة 62/2، الفهرست 82 البغية 606/1، كشف الظنون 1457/2.
[70]- انظر إنباه الرواة 3، 250/249، الفهرست 083
[71]- انظر إنباء الرواة 1/ 186، 185، الفهرست 100.
[72]- النظر إنباء الرواة 3/ 059، 58
[73]- النظر إنباه الرواة 200/1، الفهرست 85.
[74]- انظر الفهرست 86.
[75]- انظر معجم الأدباء 11/3، البغية 302/1، كشف الظنون 01462/1
[76]- انظر إنباه الرواة 96/3، الفهرست 86، كشف الظنون 01462/2
[77]- انظر كشف الظنون 01461/2
[78]- انظر إنباه الرواة 134/1، معجم الأدباء 202/4.
[79]- انظر إنباه الرواة 113/2، كشف الظنون 1461/2.
[80]- انظر إنباء الرواة 241/1، كشف الظنون 1462/2.
[81]- انظر إنباه الرواة 349/1، البغية 507/1
[82]- انظر إتباه الرواة 360/1، البغية 529/1.
[83]- انظر إنباء الرواة 309/1، البغية 496/1
[84]- انظر إتباه الرواة 3/108، البغية 84/1.

17. أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392هـ، وله كتاب المنصف، وهو شرح مستفيض لتصريف المازني، أكد فيه نفاسته، وجعلها من أسباب الإقبال عليه قراءة وشرحًا وتصنيفًا، وهو مطبوع متداول. وله كتاب آخر مطبوع أيضا اسمه (التصريف الملوكي).

18. عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ، وله كتاب اسمه : العمدة في التصريف[85].

19. ابن القطاع جعفر بن علي الصقلي المتوفى سنة 515 هـ، وله كتاب: أبنية الأفعال [86].

20. أحمد بن محمد الميداني المتوفى سنة 518 هـ، وله كتاب: نزهة الطرف في علم الصرف [87].

21. الحسن بن صافي المشهور بملك النحاة المتوفى سنة 538هـ، وله كتاب: المقتصد في التصريف [88].

22. أبو السعادات هبة الله بن الشجري المتوفى سنة 542هـ، وله شرح على التصريف الملوكي لابن جني [89].

23. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة 577 هـ، وله: الوجيز في علم التصريف [90].

24. أبو البقاء العكبري المتوفى سنة 616 هـ، وله كتابان هما: نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف، والترصيف في علم التصريف[91].

25. قاسم بن القاسم الواسطي المتوفى سنة 626 هـ، وله شرح على التصريف الملوكي لابن جني [92].

26. أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة 643هـ، وله شرح التصريف الملوكي لابن جني[93].

27. أبو عمر جمال الدين عثمان بن الحاجب المتوفى سنة 646 هـ، وله كتاب يُعدُّ من أهم كتب الصرف، وهو كتاب (الشافية) الذي يوسم بأنه جامع لكل أبواب الصرف، وقد طبع كثيرا وهو متداول بين الباحثين وفي دور التعليم.

28. الحسن بن محمد الصاغاني المتوفى سنة 650 هـ، وله رسالتان : فعال على وزن حذام، وفعلان على وزن شتان، وكتاب الافتعال، وكتاب مفعول[94].

29. أبو المعالي عز الدين إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني المتوفى سنة 655 هـ، وهو المشهور بالعزي، له كتاب مشهور في الصرف اسمه (تصريف العزي) [95]، وهو كتاب مختصر شرحه كثيرون، منهم السيد الشريف الجرجاني المتوفى سنة 816هـ، والسعد التفتازاني المتوفى سنة 791هـ[96].

30. أبو الحسن علي بن أبي الحسين بن عصفور المتوفى سنة 669هـ، له كتاب: الممتع في التصريف، وقد لخصه أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة 745هـ في كتاب اسماه (المبدع في الممتع) [97].

31. جمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة 672هـ، وله منظومة في علم الصرف اسمها (لامية الأفعال) وعدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتا، وقد شرحها ابنه بدر الدين المتوفى سنة 686 هـ، ولا بن مالك مؤلفات أخرى منها : إيجاز التعريف في فن التصريف، وتحفة المودود في المقصور والممدود[98].

32. الرضي الأستراباذي المتوفى سنة 688هـ، وهو شارح الشافية لابن الحاجب، ويعد شرحه أشهر شرح عليها، وأكثر شروحها تفصيلًا ودقة وتداولًا.

33. أحمد بن الحسين الجار بردي المتوفى سنة 746 هـ، وله شرح الشافية، ويعد بعد شرح الرضي في التوسع والبسط. ولا بن جماعة المتوفى سنة 816هـ حاشية على هذا الشرح [99].

34. ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 ه، له كتاب بعنوان: كفاية التعريف في فن التصريف، وله شرح على شافية ابن الحاجب اسمه: عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب[100].

---

[85]- انظر كشف الظنون 1169/2.
[86]- انظر المصدر السابق 4/1.
[87]- انظر إنباه الرواة 159/1.
[88]- انظر المصدر السابق 343/1
[89]- انظر البغية 1/ 407، 408.
[90]- الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور علي البواب.
[91]- انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان 349/3، البغية 38/2 .
[92]- انظر كشف الفنون 412/1.
[93]- ا انظر البغية 351/2، كشف الظنون 412/1.
[94]- انظر أبو الوفاء، الجواهر المضيئة في طبقات الحنيفة 84/2.
[95]- انظر كشف الظنون 1138/2، 1139.
[96]- انظر المصدر السابق 1139/2
[97]- انظر ابن عصفور، الممتع 10، 11 (المقدمة) .
[98]- انظر البغدادي، إيضاح المكنون 397/2.
[99]- انظر كشف الظنون 1021/2
[100]- انظر إيضاح المكنون 372/2.

35. عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار المتوفى سنة 776هـ، وهو من أشهر شراح الشافية، وقد مال فيها إلى الاختصار[101].

36. العصام الإسفراييني المتوفى سنة 945هـ، وله شرح على شافية ابن الحاجب[102].

ثم تتابعت المؤلفات بعد ذلك، ولكن أكثرها كان شرحًا لكتاب سابق أو اختصارًا له، وكان بعضها حواشي على تلك الشروح، واستمر الأمر على هذا المنوال إلى العصر الحديث، فألفت حينئذ كتب متعددة كان غرضها - في الغالب- تعليميًا، لذلك اعتمدت اعتمادًا كليا على ما سبقها من مصنفات، دون أن تضيف إلى ما نقلته شيئًا تقول إحدى الباحثات : " لم تتقدم دراسة الصرف بعد ابن الحاجب وابن مالك كثيرًا، ومعظم ما كتبوه فيه كان عيالًا عليهما في مادة الصرف وفي طريقة بحثه، مع الاستفادة مما ذكر سيبويه ومن جاء بعده كالمازني وابن جني والزمخشري وغيرهم[103].

المبحث الثاني: وقوع التصريف ذيلًا للنحو (الكيفيّة والأسباب):

يثير الكم الكبير من المؤلفات المستقلة التي تتابعت منذ بداية القرن الثاني الهجري حتى هذا العصر تساؤلًا كبيرا هو: لماذا أصر المتأخرون وما زالوا يصرون في كتبهم وأبحاثهم على جعل الصرف ذيلًا للنحو وتابعا له؟، أليس الصرف بعد كل ما ذكرناه من العلماء والمصنفات جديرًا باستقلاله؟. وإذا كانت محاولات الاستقلال بالصرف - بحثًا وتصنيفًا - قد بدأت مبكرة، فلم الإصرار حينذاك أيضًا على تبعيته للنحو؟.

ربما كمنت الإجابة عن كل هذه التساؤلات فيما رافق المحاولات القوية للاستقلال بهذا العلم - التي بدأت مبكرة - من محاولات مضادة قوية أيضًا قصدت إلى إبقائه مبثوثًا في ثنايا التأليف النحوي، مختلطًا بأبوابه ابتداء، ثم ملحقا به فيما بعد، وذلك على الرغم مما قام به أبو عثمان المازني، وكذلك من سبقوه من محاولات الاستقلال بعلم الصرف، وجعله قسيمًا - في مباحثه وأبوابه - الأبحاث النحو وأبوابه، وهؤلاء العلماء - وفي مقدمتهم المازني - لم يحققوا غرضهم على الوجه الأكمل، ولم يصلوا إلى غايتهم تمامًا، إذ ظل الصرف مندرجًا في كل المؤلفات بعدهم في علم النحو، بل لقد أمعن بعض المصنفين التالين فوضعوه في ذيل مؤلفاتهم النحوية، وجعلوه مكملًا لها، يليها ولا يتقدمها ولا يوازيها من حيث الأهمية . وبهذا لم تحقق المؤلفات المستقلة - التي ذكرنا أطرافًا منها من قبل، والتي قصدت أكثر ما قصدت إلى رفع شأن الصرف - ما رمت إليه.

إنا نزعم أن النظر العقلي والمنطقي المجرد يحملنا على أن نرجح تقديم الصرف على النحو، وهو ما لم يحدث حتى الآن؛ ذلك أن الصرف يتناول بالبحث ما قبل آخر الكلمة المفردة، في حين يتناولها النحو من خلال التركيب . يقول ابن جني عن الصرف والنحو: "إن الأول يهدف لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو المعرفة أحواله المتنقلة[104]، كما أن الحركة الأعرابية تتغير، والحكم النحوي يختلف باختلاف العامل، بينما البنية الأساسية التصريفية للكلمة تظل كما هي.

ومما يزيد الأمر وضوحًا ما قاله العلماء عن الصلات الوثيقة بين هذين العلمين، وما ذكروه من وجوه الاتصال والانفصال بينهما، ويبدو هذا بجلاء أيضًا من النظر في (كتاب سيريه) أكبر المؤلفات النحوية وأهمها على الإطلاق، وفيه نجد أن النحو والصرف علم واحد، فقد خلط سيبويه المباحث التصريفية بالمسائل النحوية، ولم يسم الأولى صرفًا، مما يعني أن نشأة الصرف عنده هي نفسها نشأة النحو.

وسيبويه نفسه هو الذي أطلق كلمة التصريف على باب من أبواب كتابه، فقال: " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير باب، وهو الذي يسميه النحويون التصريف[105].

وقد فسر السيرافي كلمة (التصريف (التي جاءت في كتاب سيبويه بقوله: " أما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب حتى تصير على مثال كلمة أخرى ....[106].

ويسير في هذا الاتجاه ويؤيده ما هو معروف من أن الصرف والنحو كانا وما زالا مندبجين، وأنه قد أطلق عليهما ابتداء اسم (العربية) أو (النحو) أو (اللغة)، مما يعني أنهما شطران لعلم واحد . يقول أحد الباحثين: " بيد أن الكتب التي أرخت لهذه العلوم ولكبار أعلامها، لم تبد تمييزًا واضحًا بين النحو والتصريف - كما يجب -، وقد لبث اندراج التصريف في النحو قائمًا من أيامه الأولى إلى القرون المتأخرة في بعض تلك الكتب؛ ذلك أن المتقدمين كانوا يعرفون النحو بأنه: علم يبحث عن أحوال الكلم العربي إفرادًا وتركيبًا، فيجعلون الصرف جزءًا من أجزاء النحو، لا علمًا قائمًا برأسه "[107].

إن عدم التفريق بين العلمين لا نراه فقط في كتب المتأخرين، بل نراه أيضًا بوضوح في أقوال القدماء، فالفراء مثلًا يقول: " إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر، وكان سبب تعلمه أنه جاء يومًا وقد مشى حتى أعيا فجلس، فجلس إلى الهاربين، وكان يجالسهم كثيرًا، فقال : قد عييت، فقالوا

(101)- انظر كشف الظنون 1021/2.
(102)- انظر المصدر السابق 1022/2.
(103)- خديجة الحديثي، أبنية الصرف 39.
(104)- المنصف 4/1.
(105)- الكتاب 315/2.
(106)- السيرافي، شرح الكتاب 586/5 . وانظر : المنصف 274/3 .
(107)- ابن عصفور والتصريف 48 .

له : تجالسنا وأنت تلحن، فقال : كيف الحنت؟، قالوا له : إن كنت أردت من التعب فقل: أعييت، وإن كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل: عييت، فأنت من هذه الكلمة لحنت، ثم قام من فوره ذلك يسأل عمن يعلم النحو، فأرشده إلى معاذ الهراء، فلزمه حتى أنفذ ما عنده "[108].

إن كلام الفراء يدل على أنه قد سمى الخطأ الصرفي خطأ نحويًا، ووسمه بهذه السمة دون تردد أو تحرج، ولم يكن هذا ديدن المتقدمين وحدهم، وإنما بقي الصرف (نحوًا) في استعمالات المتأخرين أيضًا. يقول الدكتور قباوة: " اطرد اندراج التصريف في النحو في القرون التالية، على الرغم من انفصال كل منهما عن الآخر في التصنيف والبحث . ولهذا ترى المازني وابن جني وأمثالهما ممن غلب عليهم علم التصريف يوصفون في كتب اللغة والتاريخ والتراجم بأنهم من النحاة"[109].

إن ما نقلناه عن القدماء والمحدثين لم يمنع بعض القدامى من تحديد مدلول النحو أحيانًا، مما يعد إرهاصا جيدًا بما بين العلمين من تمايز، فقد جعلوا الصرف في بعض كلامهم قسيم الإعراب في النحو، يقول ابن جني مثلًا: "النحو إنَّما هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والتركيب وغير ذلك؛ ليحلق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، فإنْ شد عنها رد إليها"[110].

ولكن بعض قدامى المحدثين بقوا على موقفهم التقليدي، فهذا الرضي الاستراباذي مثلًا يصرح بأن الصرف جزء من النحو ويقول " واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة[111].

وفعل مثله بعض المعاصرين كالدكتور تمام حسان الذي تحدث عن ظاهرة الاتصال الوثيقة بين النحو والصرف بقوله: "إن النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني، وهذا هو السبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو، فيعالجون كلًا منهما علاجًا منفصلًا. ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك، يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو، وما للصرف للصرف[112]. والدكتور تمام حسان هنا ينقل وجهة نظر القدامى في صعوبة الفصل بين العلمين ثم يؤكدها بقوله: "إذا كان النحاة قد قدموا لدراسة النحو ببابٍ صرفيّ هو "الكلام وما يتألف منه" ... فإن صنيعهم هذا يشير إلى أن النحو لا يفتأ يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه، ... من ذلك مثلًا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله، وكالقول بالجمود للتمييز ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيقي وكاطراد صيغة المبني للمفعول في الإسناد إلى نائب الفاعل وهلم جرًّا "[113].

إن هذه النقول عن القدماء والمحدثين التي تظهر أن النحو والصرف علم واحد أو أنهما كالعلم الواحد، لم تسلم مما يناقضها، فهناك وجهة نظر أخرى ترى أن الصرف غير النحو، وترى أن لكل واحد منهما قواعده ومسائله وأحكامه وأقسامه قال ابن الأثير: "وتظهر لك فائدة ذلك إذا قيل للنحوي الجاهل علم التصريف: كيف تصغر لفظة (اضطراب)، فإنه يقول: صطيرب، ولا يلام في ذلك؛ لأنه الذي تقتضيه صناعة النحو؛ لأن النحاة يقولون: إذا كانت الكلمة على خمسة أحرف وفيها حرف زائد أو لم يكن، حدقته منها نحو قولهم في (منطلق) (مطيلق) وفي (حجرس) (حجير)... إلى أن قال: فإذا بنى النحوي على هذا الأصل، فإما أن يحذف من لفظة (اضطراب) الألف أو الضاد أو الطاء أو الراء أو الباء، وهذه الحروف سمية الألف ليست من حروف الزيادة فلا تحذف... ثم لم يعلم النحوي أن الطاء في (اضطراب) مبدلة من (ناء)، أو أنه إذا أريد تصغيرها تعاد إلى الأصل التي كانت عليه، فيقال: ضتيرب، فإن هذا مما لا يعلمه إلا التصريفي"[114].

وقد نحا ابن عصفور هذا النحو في قوله: "التصريف أشرف شطري العربية وأغمضهما . والذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة من نحويين ولغويين إليه أيما حاجة ... "[115] .

وفي قوليهما هذين دلالة على أن الصرف غير النحو، وأنه قسيمه لا قسم منه، وسواء أكان الأمر على هذا النحو أو على نقيضه، فإن كلا الرأيين لم يقدما سببًا مقنعًا يسوغ جعل المباحث الصرفية بعد مباحث النحو في التعليم والتأليف عند المتقدمين وعند المتأخرين على حد سواء، أو يسوغ جعلها نحوًا كالنحو الخالص كما فعل الكثير من المتقدمين . فهل كان يتعذر على أهل الرأي الأول جعل المسائل التصريفية مبثوثة في أبواب النحو معروضة في ثنايا المؤلف النحوي مندرجة تحت مسائله، كما فعل سيبويه؟، وهل استعصى على السائرين على الرأي الثاني جعل التصريف مستقلًا غير تابع للنحو في التأليف وغيره ؟ .

الأسباب التي جعلت الصرف ذيلا للنحو عند القائلين بذلك:

لكي أزيد الصورة في هذا الموضوع وضوحًا، أرى من المفيد أن استطرد في تفصيل الأسباب التي جعلت الصرف ذيلًا للنحو عند من ذهبوا إلى ذلك، حتى كاد النحو أن يطمسه ويحمل ذكر علمائه المتخصصين فيه، يقول أحد الباحثين : " وعلى الرغم من انفصال كل منهما عن الآخر

---

[108]- إنباء الرواة 257/2، 258
[109]- ابن عصفور والتصريف 35.
[110]- ابن جني، الخصائص 34/1.
[111]- الرضي الاستراباذي، شرح الشافية 1/ 8، 7.
[112]- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها 178
[113]- المصدر السابق 86
[114]- القلقشندي، صبح الأعشى 207/14.
[115]- ابن عصفور، الممتع في التصريف 27/1

في التصنيف والبحث، نرى المازني وابن جني وأمثالهما ممن غلب عليهم علم التصريف يوصفون في كتب اللغة والتاريخ والتراجم بأنهم من النحاة "[116].

إن هذا القول - وكذلك كثير من الأقوال التي تحت نحوه - يكفي لتفسير سر طغيان النحو على الصرف في كثير من كتب القدماء والمحدثين، ويُظهر على وجه مناسب الأسباب التي جعلت الصرف تابعا للنحو، متأخرًا عنه في التأليف والتعليم، ومع هذا وذاك فإن الأمر - كما ألمحنا - ما زال متسعًا لمزيد من الحديث فيه، حديث يستضي بآثار السابقين ويقلب أقوالهم متأملًا فيها .

لقد ظهر لي من خلال كل ذلك ما يأتي :

1- أن علم الصرف كان غامضا وأن بعض العلماء قد تهيبوا منه لذلك، ولم يجرؤ عليه - لهذا السبب - إلا قلة اقتصروا على القليل من أبوابه، وذيلوا بها النحو . وهذا ما صرح به ابن عصفور النحوي الأندلسي المتوفى سنة 669هـ في مقدمة كتابه (الممتع)، حيث قال فإني لما رأيت النحويين قد هابوا - لغموضه - علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف إلا القليل منهم، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلًا، ولا يحصل لطالبه مأمولًا ؛ لاحتلال ترتيبه وتداخل تبويبه - وضعت في ذلك كتابًا رفعت فيه عن علم التصريف شرائعه وملكته عاصيه وطائعه"[117].

وربما من أجل هذا لم يقدم ابن عصفور في (الممتع) أكثر مما فعل سابقوه، اللهم إلا ما كان له من فضل الترتيب والتبويب في كتابه الذي قال أبو حيان عنه : " أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيبًا، والخصه تهذيبًا، وأجمعه تقسيمًا، وأقربه تفهيمًا [118].

2- أن النحو قدم على التصريف ليكون النحو - من قبل - ميدانًا للتدريب والارتياض، قال ابن جني: " فالتصريف إنما هو المعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو المعرفة أحواله المنتقلة . ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكر، ورأيت بكرًا، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب ؛ لاختلاف العامل، ولم تعرض الباقي الكلمة . وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلًا المعرفة حالة المنتقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عريضًا صعبًا، بدى قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعده ؛ ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال[119] .

وقد وافق ابن جني فيما ذهب إليه المازني الذي دعا قبله إلى ضرورة تقديم النحو على الصرف لما للصرف من الأهمية، ولما فيه من الوعورة، فقال : " والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقل في العربية، فإن فيه أشكالًا وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو[120].

أما ابن عصفور فقد سلك سبيلًا آخر في التعليل، فذهب إلى أن الصرف كان ينبغي له أن يقدم، إلا أنه أخر للطفه ودقته[121].

3- أن التصريف أدرج في ذيل النحو لأن الحاجة إليه غير ماسة على ما نقله ابن عصفور عن ابن جني في قوله ومنها - أي اللغة - ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يقدم عليه بقياس، بل يرجع فيه إلى السماع، فلهذه المعاني ونحوها ما كانت المتاحة بأهل العربية ماسة، وقليلًا ما يعرفه أهل اللغة؛ لاشتغالهم بالسماع عن القياس[122].

4- أن التصريف على الرغم من وجود الباحثين الحراص على العناية به والمتابعين لمسائله - ظل تابعًا للنحو، ذيلًا له في التعليم والتصنيف لأن حجم أبوابه وفصوله أقل من حجم أبواب النحو وفصوله فالنحو أوفر وسالته أكثر وأكثر تشعبًا ومادته أغزر، مما جعله طاغيًا على التصريف، وأبقاه وحده - الميدان الفسيح للبحث والدراسة قديمًا وحديثًا، اللهم إلا ما كان من المحاولات التي ظهرت على استحياء بين الفينة والأخرى في صورة مؤلفات مستقلة درست مسائل الصرف أو طرفًا من هذه المسائل، ويمكن القول بأن قلة الخلاف في مسائل الصرف قياسًا على ما كان منه في مسائل النحو لها الأثر الواضح في الاهتمام الكبير بالنحو الواسع وشؤونه، والانصراف عن الصرف الضيق وشحونه.

5- أن تجاذب الدراسات اللغوية والدراسات النحوية للصرف، جعل النحاة ينصرفون إليه بعد فراغهم من العلم الأصلي الذي يهتمون به وهو النحو، لذلك لم يتركوه يستقل بعيدًا عنهم، ولم يسمحوا له بالتبعية الدراسات اللغوية بدعوى قربه من بعض مباحثها، كما يوحى هذا حديث ابن جني عن ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة من صلات وثيقة من خلال قوله: " وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا واتصالًا شديدًا؛ لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتي..... فمن هنا تقاربًا واشتباكًا، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من لتصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، بدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة

---

[116]- فخر الدين قباوة، ابن عصفور والتصريف 53
[117]- ابن عصفور، الممتع 22/1.
[118]- انظر مقدمة محقق الممتع في التصريف 18/1، قال أبو حيان في المبدع صـ45: "ولغموضه قل فيه التصنيف والخلاق فليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الرواد".
[119]- المنصف 504/1
[120]- المنصف 34/3.
[121]- انظر المنع في التصريف 31/1 .
[122]- النظر الممتع في التصريف 31/1

لا يكاد يعقد لها وكما يدل عليه أيضًا بوضوح قول باحث معاصر ألحق الصرف بالأصوات والصرف أشد التصاقًا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها، وعجيب أن أحد بعد ذلك من يتصدى لتدريس الصرف العربي، دون اعتماد على أفكار علم الأصوات اللغوية[123].

وقول هذا الباحث كذلك في موضع آخر فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها وابنائها، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات؛ لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية، ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية ... ولذلك تبدأ بدراسة الكلمة في عناصرها الأولية[124].

6- اعتمد الصرف في أكثر أبوابه على القياس، أما النحو قد اعتمد -غالبًا- على السماع، فالسماع فيه مقدم على القياس، يقول في نقرة كار "من أراد أن يكون له منحة من الكتاب الإلهي، فليصرف عنان همه إلى نحو علم التصريف، ولكن لا يعرج عليه، وهو غير عالم هذا العلم - يعني الصرف، فقد ركب علياء، وخبط خبط عشواء؛ إذ به تنحل العويصات الآتية، وتعرف سعة اللغات العربية؛ إذ القياسية منها أكثر من السماعية، ومنه أخذت الأولى، وبه يتصرف في الأخرى[125].

7- أن الحاجة للنحو أشد من الحاجة للصرف، لكون السليقة النحوية (الإعرابية) فسدت أكثر من فساد السليقة التصريفية، والعادة أن يقدم الأهم والأكثر فإذا فرغ منه رجع إلى ما دوّنه.

ثم إن مسائل النحو وتدوينها من حيث النشأة كانت أسبق إلى الوجود من مسائل الصرف كما هو معلوم مصرفت المقدمة التاريخية إلى النحو وجعل الصرف تابعًا له، وإن كان تأليفًا نبتًا سويًا - كما ذكرنا - والتأمل يسعى الا بتحاوز طبيعة المرحلة التي نبتا فيها، ففي تلك المرحلة كان النحو يطلق على جميع علوم العربية نا فيها الصرف، بل يوسم العلماء بعالم بالنحو) و (إمام في النحو الجدة علم النحو مقارنة باللغة عمومًا ولأنه أسبق العلوم تأليفًا وتدوينًا، ويبدو أن ظروف تلك المرحلة استصحبت قطعى النحو على الصرف وأصبح أشهر منه فقدم عليه في المؤلفات المتأخرة.

8- التأثير الواضح الألفية ابن مالك رحمه الله على المنهج التأليفي الذي جاء بعده، فقد درجت أكثر المؤلفات على السير على نهجه في تقديم مسائل النحو وتأخير الصرف، ولم يكن للعلماء الذين خالفوا هذا المنهج - كابن حيان في الارتشاق تأثيرًا واضحًا. بل ظل منهج الألفية مسيطرًا حتى اليوم. هذه هي الظواهر التي بدا لي أن اجتماعها هو الذي دفع بالتصريف إلى وضعه الثانوي المعروف، والمسألة على كل حال - نظل قابلة لمزيد من التقصي والتحري والبحث والاجتهاد، وأحسب أن الوصول إلى نتيجة قطعية فيها أمر لم يتم بعد، ولم يحسم حتى الآن القول فيما دفع سيبويه إلى جعل التصريف مبثوثًا في أثناء كتابه، ولا فيما حمل الزجاجي على أن يفعل مثله في جمله، ولا فيما جعل الزمخشري ينحو نحوهما في مفصله، ولا فيما دعا ابن مالك وابن معطٍ في ألفيتهما وكذلك من جاء بعدهما في مصنفاتهم إلى أن يجعلوا الصرف ذيلًا النحو، وتابعًا له غير مستقل عنه.

يبقى وراء هذا كله حقيقة واحدة ظاهرة لا شبهة فيها ولا لبس، وهي أن العلمين متداخلان في كثير من الأبواب والفصول والمسائل، وأن موضوعاتهما متشابكة، وأن قواعد أحدهما لا تكاد تستقل بنفسها دون أن يكون للعلم الآخر صلة بها.

يبدو هذا ظاهرًا لكلّ من يتتبع مسائل النحو والصرف وقضاياهما؛ إذ يجد أكثرها غير مستقل بذاته، بل هو وثيق الصلة بغيره في العلم المقابل، حتى ليمكن القول باطمئنان بأن العلمين متلازمان، لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، ولا مجال لإتقان هذا بدون اتقان ذاك.

أمثلة على التأثير المتبادل بين مسائل النحو ومسائل الصرف:

فيما يأتي بعض النماذج التي تكشف بوضوح عن التأثير المتبادل العميق، والتشابك الدقيق بين مسائل النحو ومسائل الصرف في كثير من الأحيان:

1- إعراب المضارع مع نون التوكيد غير المباشرة: يحكم النحاة على الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد بالإعراب، ولكنه إعراب تقديري، ففي نحو: ﴿* لَتُبْلَوُنَّ﴾[126]، المسند لواو الجماعة و ﴿...فَإِمَّا تَرَيِنَّ...﴾ [127]، المسند لياء المخاطبة، و ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[128]، المسند ألف الاثنين، لا يتبين الحكم النحوي إلا بعد إدراك كامل للخطوات التصريفية التي مرت بها الكلمة . ففي الآية الأولى الأصل قبل التوكيد (لتبلوون) كـ (تنصرون)، تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فالتقى ساكنان: الألف والواو، فحذف الساكن الأول فصار (لتبلون) بوزن (تفعون)، ثم أكد بالثقيلة فصار (لتبلونن) بثلاث نونات، فحذفت نون الرفع لتوالي النونات، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة، ولا يمكن حذف إحداهما، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة، ولم تحرك النون محافظة على الأصل، ولعروض الضمة لم تقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فهي مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع[129].

---

[123]- عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية 9.
[124]- من الصور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية 25.
[125]- شرح الشافية 3/2
[126]- من الآية 186 آل عمران.
[127]- من الآية 26 مريم.
[128]- من الآية 89 يونس.
[129]- انظر خالد الأزهري، التصريح على التوضيح 56/1

أما الثانية فأصلها (ترأينَ) كَتَمْنَعِينَ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، ثم حذفت فصارت (تَرَيْنَ)، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فالتقى ساكنان فحذف الأول فصارت (ترين) ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع فصارت (تري)، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد، ولا يمكن حذف أحدهما، فحركت الياء بحركة مجانسة، ثم جرى فيها ما جرى في (لتبلونّ)[130].

أما الآية الثالثة فالأصل قبل التوكيد (تتبعان) بتخفيف النون، فدخل الناهي فحذفت نون الرفع، فصار لا تبعا، ثم أكد بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان الألف والنون، ولا يمكن حذف الألف كيلا يلتبس بالواحد، ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة، ولا تحذف النون حتى لا يفوت الغرض، فحركت النون بالكسرة تشبيهًا لها بنون التثنية[131]. وهذه كلها خطوات تصريفية المعرفة الموقع الإعرابي للكلمة وتحديده.

2- التعدي واللزوم: هذا الباب يتحدث عنه علماء النحو لأنه متصل اتصالًا مباشرًا بوظيفة الفعل النحوية في التركيب، ولكن إذا ألقينا نظرة على الوسائل التي يتحول بها الفعل اللازم إلى متعد، نجد أنها وسائل أشد ما تكون تعلقًا بالمباحث الصرفية، وذلك كزيادة الهمزة في نحو (كرم) لتصبح (أكرم)، والتضعيف في نحو (قديم) لتكون (قدم)، وتحويل (جلس) إلى صيغة المفاعلة، فيقال (جالس)، وتغيير (خرج) إلى (استخرج) . ولا يخفى أن هذا كله يعتمد على الصيغة التي تجعل الفعل متعديًا أو تجعله لازمًا، وتغيير الصيغ بالزيادات والتصريفات مباحث صرفية، أما الوظيفة التركيبية في مجيء ما بعد هذه الصيغ مرفوعًا أو منصوبًا، فاعلًا أو مفعولًا به أو مفعولًا مطلقًا أو لأجله أو معه، فإنها كلها مباحث نحوية.

3- الفعل المبني للمجهول: إنّ الناظر في كيفية صياغة الفعل المبني للمجهول، يجد أنها عمل صرفي فيقال يُضم أول فعل المفعول مطلقًا، ويشركه ثاني الماضي المبدوء بناء زائدة، وثالث المبدوء بهمزة الوصل كـ (انطلق) و (استخرج) و (استحلى)، ويكسر ما قبل الآخر من الماضي، ويفتح من المضارع ... الخ [132] . فتغير الفعل عند بنائه للمجهول مبحث صرفي بحت، ولكن معرفة ما يصح أن ينوب عن الفاعل حين حلفه ولا سيما فيما ينصب مفعولين مباحث نحوية.

4- مسوغات الابتداء بالنكرة: يذكرها النحويون في باب المبتدأ والخبر، ويذكرون من المسوغات التي تجيز الابتداء بالنكرة التصغير، نحو: رجيل جاءني[133]، وهذا من أبواب الصرف كما يدل على ذلك بوضوح اسمه.

5- باب (كان) وأخواتها: يتناول الصرفيون التصريف العام لهذه الأفعال وغيرها، ويذكرون أن منها ما لا يتصرف كـ (ليس)، و(دام) على خلاف، وأن منها ما يتصرف تصرفًا ناقصًا كـ (زال) و (فتئ) و (برح) و (انفك)، وما يتصرف تصرفًا تامًا كـ(كان) وبقية أخواتها، فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل[134]، وهذا - بدون شك - شأن صرفي نقله النحويون وتداولوه في الدرس والتصنيف .

6- جموع التصحيح، والمشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، وكذا المصادر، وفعلا التعجب القياسيان، كل هذه مصطلحات تنتمي إلى أبواب مشتركة يدرسها الصرفيون لبيان كيفية صياغتها والخطوات المتبعة في ذلك، في حين يدرسها النحويون لإيضاح أثرها النحوي في التركيب وما يترتب عليه.

إن هذا النماذج ونحوها التي اختلط فيها النحو بالصرف، وكذلك ما كان النحاة يقدمونه أحيانًا بين يدي دراساتهم النحوية من كلام في الصرف على نحو ما فعلوا في باب (الكلام وما يتألف منه) مثلًا، ومثلهما استخدامهم المصطلحات الصرفية أحيانًا بدلًا من المصطلحات النحوية، كإطلاقهم اسم (المصدر) مثلًا على المفعول المطلق، واشتراطهم القيود الصرفية للقوانين النحوية كاشتراطهم الجمود للتمييز والاشتقاق للنعت والحال، كل ذلك يعني أن النحو لم يكن يستغني في أبوابه عن الصرف، كما يعني أن النحاة قد اعتادوا على استخدام صيغ الصرف ومصطلحاته وشروطه في أبحاثهم النحوية، مما يظهر ارتباط النحو بالصرف على نحو وثيق .

إن هذه النماذج تؤكد أيضًا ما ذهبنا إليه من قبل من أن الأبواب النحوية لم تكد تستقل عن التصريف، كما أن التصريف قام وما زال يقوم بدور مهم في الدراسات النحوية.

وأخيرًا لست أدري هل من حسن المنهج في التصنيف أم من سوئه ما نراه من تكرار المؤلفات النحوية مصطلحات الصرف ومسائله مرتين، الأولى من خلال دراسة مسائل النحو حين تدعو الحاجة إليها، والأخرى بعد ذلك في الدراسة الصرفية الخاصة بها، والتي هي أصل فيه.

المصادر والمراجع

[1] أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، بغداد 1965م.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تقديم أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس 1988م.

[3] إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية 1952م

(130)- انظر التصريح على التوضيح 57/1.
(131)- انظر المصدر السابق 057/1
(132)- انظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 155/2
(133)- انظر السيوطي، همع الهوامع 101/1.
(134)- انظر خالد الأزهري، التصريح 186/1.

[4] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

[5] إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول 1945م

[6] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مصطفى البابي الحلبي، مصر 1964م.

[7] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة.

[8] التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

[9] تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، محمد سالم محيسن، دار الكتاب العربي بالقاهرة 1407هـ.

[10] التصريف الملوكي، ابن حني، دمشق 1970م.

[11] تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي التجار، القاهرة 1384هـ.

[12] الجواهر المضية في طبقات الحنفية، أبو الوفا محمد بن عبد القادر القرشي الحنفي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، عيسى البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

[13] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، مصطفى البابي الحلبي بمصر 1940م.

[14] الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1952م.

[15] دروس التصريف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1958م، ط 3.

[16] شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، مصطفى البابي الحلبي بمصر 1965م، ط 16.

[17] شرح التصريف الملوكي، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب 1973م.

[18] شرح الشافية، الرضي الإستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة 1356هـ.

[19] شرح الشافية، العصام الإسفراييني، عيسى البابي الحلبي عصر، بدون تاريخ.

[20] شرح الشافية، نقره كار، عيسى البابي الحلبي عصر، بدون تاريخ.

[21] شرح كتاب سيبويه، السيرافي، مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية رقم 528.

[22] الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي بمصر 1977م.

[23] صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي، مصر 1963م.

[24] الصحاح، الجوهري، تحقيق عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت1399هـ، ط2

[25] الضياء في تصريف الأسماء، مصطفى النماس، 1404هـ، ط 3.

[26] طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، القاهرة 1952م.

[27] طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، مصر 1954م.

[28] ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1401هـ، ط2

[29] الفهرست، ابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر، بدون تاريخ، وكذا النسخة التي اعتنى بها إبراهيم رمضان دار المعرفة، بيروت، 1417هـ، ط2

[30] في الصرف العربي، فتحي الدجني، مكتبة الفلاح، الكويت 1399هـ.

[31] الكتاب، سيبويه، بولاق 1317هـ.

[32] كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، حاجي خليفة، إستانبول 1943م.

[33] لسان العرب، ابن منظور، إعداد يوسف الخياط، دار لسان العرب، بيروت.

[34] اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب1973م

[35] المبدع في التصريف، أبو حيان، تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، 1402ه، ط1

[36] المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة 1923م

[37] مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر 1955م.

[38] معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق مرجليوث، دار المأمون بالقاهرة 1923م.

[39] المعجم العربي، حسين نصار، مصر 1956م.

[40] مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زاده، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبي النور، دار الكتب الحديثة بمصر.

[41] المتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1398 هـ، ط 3.

[42] المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي بمصر 1373هـ.

[43] المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة بيروت 1400هـ.

[44] هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، إستانبول 1955م.

[45] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الله بن سالم مكرم، الكويت 1395هـ.

[46] الوجيز في التعريف بالصرف وتاريخه، عبد الكريم الأسعد، دار المعراج بالرياض 1414هـ.

[47] اليسير في الصرف وتطبيقاته، محمود السمان، مصر 1977م.

RESEARCH ARTICLE

MORPHOLOGY: FROM A BRANCH OF GRAMMAR TO A COMPREHENSIVE SCIENCE
A STUDY OF ITS ORIGINS AND DEVELOPMENT

Abdullah bin Owwaikel Al-Sulami*

Dept. of Arabic Language and Literature, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

***Corresponding author: Abdullah bin Owwaikel Al-Sulami; E-mail: aanzs@hotmail.com**

Received: 26 November 2024 / Accepted: 29 November 2024 / Published online: 31 December 2024

Abstract

This research is a serious attempt to clarify the close relationship between the sciences of syntax (Nahw) and morphology (Sarf). It addresses a central and significant question: Why has morphology remained subordinate to syntactic works, despite its focus on the structure of the word, while syntax examines its construction (the case of the final letter in terms of inflection and building)? The study also seeks to uncover the reasons and motives behind this subordination by adopting a methodology that begins with clarifying key concepts, then tracing the history of morphology: when did it truly emerge, when did it start to gain independence, and under which scholars?. The research also includes a survey of the most prominent works written in the field, as well as the reasons and motives that led later scholars to subordinate morphology to syntax. Finally, it highlights examples of mutual influence and the strong interconnection between syntax and morphology, supported by a collection of significant sources and references.

Keywords: Morphology, The emergence of morphology, Independence of the science of morphology.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

السلمي، ع. ع. (2024). التصريف من جزئية النحو إلى كليّة العلم قراءة في النشأة والتشكّل. مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 5(4)، ص418-433. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.4.395

حقوق النشـــر © 2024 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).